

جامعة ابن خلدون - تيارت-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مقياس: تاريخ الفكر السياسي س2

السنة: أولى ليسانس علوم سياسية

الأستاذ: عمر بكيري

المحور الأول: الفكر السياسي الغربي في

عصر النهضة الأوروبية

المحاضرة الأولى: حركة الإصلاح الديني

أ. تعريف الحركة:

هي حركة دينية مسيحية انطلقت من جسم الكنيسة الكاثوليكية لتصحيح أوضاعها و تنقيتها من الشوائب التي التصقت بها عبر العصور و أدت إلى بعدها عن التعاليم الأصلية و الفهم الصحيح للكتاب المقدس، و قد جاءت فكرة الإصلاح منذ بداية القرن 14 لكن الحركة الحقيقية التي كان لها أثر كبير برزت على يد الراهب الألماني مارتن لوتر في القرن 15 م.

أ. أسباب الإصلاح الديني:

- اجتمعت عدة أسباب دينية و سياسية في ظهور الإصلاح و انتشار حركته نوجزها فيما يلي:
- اصدار الكنيسة لصفوك الغفران، و امتلاك سلطة مسح الخطايا السابقة و اللاحقة بمقابل مادي.
- فرض الضرائب و جمعها باسم بابا كنيسة روما، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في ألمانيا

- موقف الكنيسة من العلم والعلماء و تقييدها للعقل و كل التفاسير خارج الكتاب المقدس
- انحراف رجال الدين عن دورهم الأخلاقي و الديني و انغماسهم في جمع الثروات و بناء الكنائس، ملكية الأراضي و المباني...الخ
- اتباع الكنيسة لنظام محاكم التفتيش و تكفيرها لكل من يخالفها الرأي
- اضطهادها للعلماء و لجميع الآراء المخالفة لها، و ممارستها التعذيب و الحرق و القتل لكل من يخالفها
- فرضها للكتاب المقدس باللغة اللاتينية و احتكارها لفهمه و تفسيره
- انتشار المد القومي و الرغبة في الاستقلال عن نفوذ الكنيسة و الإمبراطور من قبل الأمراء و الملوك ، مما ساهم في انتشار أفكارها و تبنيها من قبل رجال السياسة

III. الإصلاح الديني عند مارتن لوثر

1- المولد والنشأة:

ولد مارتن لوثر سنة 1483 في مقاطعة سكسونيا بألمانيا و أصبح راهبا سنة 1505، قام بزيارة روما سنة 1511 بغية الحج هناك، لكنه اندهش من انهيار المعايير الأخلاقية لدى رجال الدين و انغماسهم في حياة البذخ و الملذات و اتباع الحياة الدنيا على حساب الحياة الآخرة، لذلك عارض أفعالهم و اعتبرها ضد العقيدة المسيحية الصحيحة، و قد صاحب عودته إلى ألمانيا معي أحد الرهبان كمبعوث شخصي عن بابا روما لجمع الأموال و بيع صكوك الغفران لأجل استكمال بناء كنيسة القديس بطرس في روما، أين كان يدعو الناس لشراء الثواب و الغفران لكل الذنوب المرتكبة و حتى تلك التي لم ترتكب بعد، و هو ما عارضه لوثر معارضة شديدة من خلال كتابته لأطروحاته و احتجاجات و تعليقاتها على باب الكنيسة في مدينته.

2- الايمان والغفران عند لوثر:

انتقد لوثر أفعال الراهب و مرجعيته الدينية معتبرا أياها تحريضا على ارتكاب الآثام والمعاصي، لأن الغفران لا يتم بهذه الطريقة، فالقديسين القدامى كانوا يدعون إلى المغفرة عبر الندم و التوبة، و الاعتراف بالذنوب و التكفير عنه بالصلاة و الصوم و الزكاة، أما شراء الغفران فلا أساس له في العقيدة المسيحية.

انتقد لوثر بابا روما في تأويله لنص المسيح عليه السلام الذي قال فيه لبطرس أن له مفاتيح الحل العقد في السماوات الأرض حيث كان البابا يرى بأنه خليفة القديس بطرس و بذلك تؤول له تلك الصلاحية والسلطة، لكن لوثر عارض ذلك، واعتبر أن الثواب والغفران هما من صلاحية الله وليس من صلاحية البشر، بل اعتبر البابا مغتصباً هذا الحق منصباً نفسه وسيطاً وممثلاً ليس للقديس فحسب بل الله نفسه وأنه لا يجوز له ذلك لأن الغفران والتخلص من الخطايا هما قضيتان إيمانيتان، بين الشخص وربه، فالإيمان وحده شرط للغفران، والغفران هو نتيجة له بمعنى ثواب عنه.

3- الإصلاح اللوثيري في العقيدة المسيحية :

- الله هو الذي يغفر الخطايا والانسان لا يستطيع شراء الغفران لنفسه بالمال.
- الاعمال الصالحة ضرورية، لكنها لا تخلص الانسان من ذنوبه، بل تمنح ذنوبه بالإيمان لأنه جوهر العلاقة، فلا غفران بدون ايمان.
- الكتاب المقدس هو دستور الحياة وهو فوق تقاليد وتعاليم الكنيسة، فلا يمكن قبول آراء رجالها ان كانت مخالفة للكتاب المقدس.
- لا يجوز للكنيسة احتكار تفسير الكتاب المقدس وفهمه، بل كل مسيحي له الحق في ذلك.
- العلاقة بين المسيحي وربه مبنية على أساس الايمان الفردي ولا حاجة لوسطاء في ذلك، بمعنى لا حاجة بتدخل الكنيسة ورهبانها في هذه العلاقة.
- ضرورة ترجمة الكتاب المقدس لكل اللغات الوطنية حتى يتمكن كل المسيحيين من قراءته وفهمه وتفسيره.
- اباحة الطلاق للمسيحيين، و اباحة الزواج للرهبان و رجال الدين.
- الغاء الحج لروما، وعدم انشاء أديرة جديدة وتحويل الموجودة إلى الحياة المدنية.

IV. نتائج حركة الإصلاح الديني وأثرها على الفكر السياسي:

- تحرر الفكر السياسي من المفاهيم والنظرة الدينية حول الانسان والمجتمع والسلطة، حيث تحول البحث والتفكير من فيما يجب أن يكون إلى دراسة الواقع ايجاد الحلول له.
- في البداية اهتم المصلحون بالجوانب الدينية فقط لإصلاح الكنيسة ولم يهتموا بالأوضاع السياسية والاجتماعية ومقاومة الطغيان، لكن مع مرور الوقت انخرطوا في السياسة و

توددوا للأمرء من خلال تحريمهم للثورة و العصيان ضد الطغيان لحاجتهم كسب التأييد و الحماية.

- عملت الحركة على تقوية نفوذ الملوك و الأمرء و دعمت سيطرتهم من خلال اقرارها بأن سلطتهم من الله و هي تسمو حتى على سلطة الكنيسة.
- عملت على تحرير الفرد دينيا و فكريا من القيود التي كانت تكبله بها الكنيسة الكاثوليكية، فقد أكدت الحركة على الحرية الفريدة و ركزت على الفرد ممهدة بذلك الطريق إلى الحرية المدنية و السياسية.
- أدت الحركة إلى الاضطرابات و الثورات كما تعرض أتباعها إلى الاضطهاد، لكن في النهاية نجحت الحركة في الانتشار و تمكنت من كسب مبدأ التسامح الديني و الحرية الدينية، و بذلك أنهت عمليا سيطرة و فوذ الكنيسة الرمانية على العالم المسيحي.
- ساهمت الحركة في زيادة المد القومي الذي بدأ ينتشر في أوروبا منذ القرن 14 لتكون هذه الحركة محركه الأساسي خصصا بدعوتها إلى ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغات الوطنية، و انشاء كنائس وطنية مستقلة عن الكنيسة الروحانية، و بهذا تشكلت اللبنة الأولى للاستقلال و الانفصال عن روما الامبراطورية (استقلال ديني تحول إلى استقلال سياسي).

المحاضرة الثانية: الفكر السياسي عند نيكولا ميكيافلي

مقدمة:

لم يكن للدولة بمعناها المؤسسي المستقل وجود طيلة العصور الوسطى، بفعل سيطرة الكنيسة و البابا من جهة و من جهة أخرى اندماج سلطاتها و وظائفها في شخص الملك حتى أصبح الملك هو الدولة، لكن بداية من عصر النهضة اتجهت الدول بمنحى يضمن لها الاستقلال عن الاعتبارات الشخصية للملك مثلما ضمن لها الملك الاستقلال عن الكنيسة و بذلك ظهرت الدول بمظهر مؤسسي مستقل إلى أبعد الحدود يتميز بالطابع المركزي للإدارة و الجيش و الضرائب، و طابع قومي موحد فبرزت الدول الوطنية القومية مثل فرنسا، اسبانيا، هولندا، انجلترا...الخ.

1. ميكيافلي المولد والنشأة:

ولد نيكولا ميكيافلي عام 1469 من عائلة فلورنسية من صغار النبلاء، درس القانون و الفلسفة و التاريخ و اللغة الإغريقية، و عمل سكرتيرا في جمهورية فلورنسا إلى غاية 1512، تفرغ لكتابة و التأليف حيث تضمنت مؤلفاته خاصة الأمير و المطارحات و فن الحرب أفكاره و مشروعه الخاص لإقامة دولة وضعية بمعنى غير مرتبطة بالدين تكون قومية، موحدة، قوية و مستقلة. توفي سنة 1527 عن عمر يناهز 58 سنة.

II. مقومات الدولة الوضعية عند ميكيافلي:

من خلال زيارته و عمله الدبلوماسي لاحظ ميكيافلي قوة و وحدة الدول الأوروبية مثل فرنسا، اسبانيا، هولندا، و على أساس ذلك بحث في عوامل قوتها و أسس قواعده الخاصة لإقامة دولة ايطالية موحدة و قوية و مستقلة عن الكنيسة، لذلك حدد ركيزتين أساسيتين في مشروعه هذا هما الأمير و الجيش.

1. الأمير:

يرى ميكيافلي أن الدولة الوضعية الموحدة و القوية لا يمكنها أن تقوم بدون وجود حاكم فرد يتمتع بخصائص متميزة يتولى مهمة إقامتها و الحفاظ عليها من بين الخصائص و الصفات التي يجب أن تتوفر في هذا الأمير يذكر ميكيافلي ما يلي:

- أن يكون بعيدا عن الفضائل و معايير الخير قريبا من الرذائل و معايير الشر.
- أن يكون له القدرة على ارتكاب المعاصي و الأثام إذا اقتضت مصلحة البلاد ذلك.
- أن يكون قاسيا غير رحيم، و أن يجعل رعاياه في حالة خوف دائم من العقاب.
- أن يكون مستعدا للتخلي عن عهوده و أن لا يلتزم بها، إلا إذا كان ذلك في مصلحة بلاده.
- أن يكون محبوبا و يخافه الناس، و في حالة استحالة الجمع بينهما فيجب أن يكون الأمير مُخافا مُهابا بدلا من أن يكون محبوبا.
- أن يتظاهر بالتدين و التقوى، لأن الدين هو وسيلة في يد الحاكم للتحكم و السيطرة على ولاء المحكومين، و هو أداة لتحقيق الوحدة و تماسك الدولة.

2. الجيش:

يرى ميكيافلي أن الدولة القوية الموحدة لا يمكن أن تقام بدون وجود جيش وطني خاص، لذلك دعا إلى تفكيك جيوش المرتزقة و التخلي عنها، لأنها كانت تحارب باسم الملوك و نيابة عنهم لكن ولاءها قائم على المال و ليس قائم على الولاء للدولة أو الأمير، لذلك دعا إلى تأسيس جيش وطني له الولاء التام للملك و الدولة و يمكن الاعتماد عليه أثناء الحروب، لأن جنوده بإمكانهم التضحية من أجل الوطن و الأمير على عكس المرتزقة الذين لا وطن لهم و لا ولاء لهم إلا للمال.

III. معوقات قيام الدولة الوضعية عند ميكيافلي:

يرى ميكيافلي أن معوقات قيام دولة وضعية موحدة و قوية هو تعدد الولاء، حيث يرى أن ولاء المحكومين لغير الدولة وحدها هو ما جعل ايطاليا مقسمة و مشتتة و أضعف كيانها و جعلها عرضة للتقسيم ، لذلك وجب القضاء على الولاء للكنسية و هيمنتها على الدولة و كذلك القضاء على النظام الإقطاعي و هيمنته على الفلاحين و الفقراء.

1. الكنسية:

لقد كان ميكيافلي يؤمن بأهمية الدين لحياة الفرد الاجتماعية و أنه عامل وحدة للعنصر الإنساني، لكنه عارض أي دور للدين في السياسة، فقد هاجم الكنيسة و تدخلها في مناحي الحياة خاصة السياسية منها، و اعتبرها السبب الرئيسي في تدهور الروح الدينية و بعد الناس عن الدين في ايطاليا بسبب فسادها و تخلفها و محاربتها للتقدم و الإبداع، كما أنها السبب الرئيسي في انقسام المجتمع و الحروب بسبب بعدها عن الجانب الروحي و اهتمامها بالجانب المادي الدنيوي رغم أنها أداة خلاص روحي في الأساس، كما أن ولاء المحكومين لها باعتبارها تمثل العالم المسيحي يتعارض مع قيام الدولة الوطنية ذات الولاء الواحد الموحد، و بذلك فهي تمثل عامل تفتت يجب القضاء على نفوذها و حصره في العبادة داخلها فقط.

2. الطبقة الإقطاعية:

يرى ميكيافلي أن وجود منافسين داخليين لسلطة الحاكم يفشل و يضعف الدولة، و أن أخطره هؤلاء هم النبلاء الإقطاعيون، لذلك دعا إلى ضرورة تصفية سلطتهم كشرط أساسي لقيام الدولة الوضعية الموحدة، فطالما أن هؤلاء النبلاء يملكون قلاعاً و أتباعاً فإنهم يشكلون خطراً و عائقاً أمام سلطة و قوة الأمير و دولته، خصوصاً إذا ما تولى هذا الأمير الحكم عن طريقهم أو بمساعدتهم، لذلك

اقترح ميكيافلي طريقتين للحد من سلطتهم و خطرهم، بأن يجعلهم معتمدين على عطفه و إحسانه من جهة، و من جهة ثانية بأن يجعلهم تحت رقابته و يميز بين أولئك الذين يرتبطون به دون أن تكون لهم مصالح خاصة، و بين أولئك الطامعين الذين يجب الحذر منهم و تصنيفهم في خانة الأعداء دون إبداء ذلك لهم.

لقد اتخذ ميكيافلي موقفا سلبيا من النبلاء و رجال الدين و اعتبرهم عائقا أمام تقدم الدولة و وحدتها لأنهم في رأيه كسالى عاطلين عن العمل غير مفيدین للدولة و لا يساهمون في بنائها، و هم يعيشون طفيليين فيها يستنزفون الخزينة و يبذرون المال على حياة الترف و البذخ، لذلك فهم أشد خطرا من أعداء الخارج خاصة عندما تتهدد مصالحهم الخاصة في ظل مصلحة الدولة العامة، لذلك دعا الأمراء إلى التخلص منهم أو على الأقل إضعافهم و إخضاعهم لسلطة الدولة.

المحاضرة الثالثة: الفكر السياسي عند جون بودان

مقدمة:

شهد القرنان السادس عشر و السابع عشر صراع حول النفوذ بين الإمبراطور ممثلا للسلطة الزمنية العالمية و بابا الكنيسة ممثلا للسلطة الدينية العالمية و النبلاء الإقطاعيين ممثلين للسلطة المحلية الإقليمية في القارة الأوروبية، ما نتج عنه ضعف و انحلال هته الأشكال الثلاث من السلطة السياسية و بروز الملوك و الأمراء و تطلعهم لتوسيع سلطاتهم و تقوية دولهم و تحقيق استقلالها، حيث نظر الكثير من المفكرين لقيام سلطة وطنية مركزية قوية و مطلقة، كان من أهمهم الفرنسي جان بودان في أوائل القرن السادس عشر بنظريته حول السيادة.

1. جان بودان المولد والنشأة:

ولد جان بودان عام 1530 بفرنسا، درس القانون و السياسة و عمل محاميا و موظفا حكوميا، فتوفرت لديه خبرة واسعة نظرية و عملية انعكست في أبحاثه و كتاباته، عاصر الصراع الديني و الحروب الأهلية و تبنى مبدأ التسامح الديني و حرية المعتقد، و تعد فكرة السيادة أهم مساهماته الفكرية و التي صاغها لتدعيم السلطة الوطنية في فرنسا و ترسيخ الحكم الملكي المطلق. توفي عام 1596 بالطاعون عن

عمر يناهز السادسة و الستون عاما، من أهم مؤلفاته: كتاب منهج لتيسير فهم التاريخ، و كتاب الجمهورية.

II. نشأة الدولة عند بودان:

رأى بودان أن العائلة هي الأصل في نشأة الدولة، حيث يعرفها على أنها الحق في حكم عدة أفراد تحت سلطة رب العائلة أما الدولة فيعرفها على أنها حكم عدة عائلات تحت سلطة السيد الأعلى، فكما أن العائلة كلها تحت سيطرة الأب فكذلك الدولة تحت سيطرة الملك، حيث تنشأ نتيجة الخصومات و الحروب التي قامت بين العائلات فأصبح المنتصرون حكاما و المهزمن عبيدا و محكومين، فالقوة و الصراع هي أساس نشأة الدور و التي نواتها هي العائلة، التي تكبر لتضم عائلات أخرى لها بالقوة، و يكون سيد الدولة هو السيد الأقوى، بينما تكون غايتها هي تحقيق الأمن و الوحدة، و حماية ما تبقى من الحرية التي زالت نتيجة الحروب و الصراعات.

يرى بودان أن الحرية التي كان يتمتع بها الناس قبل نشوء الدولة سمحت لكل فرد بعمل ما يريد دون قيادة أحد، لكن أدى ذلك إلى الصراع و إلى حرية المنتصر و عبودية المهزم حيث ينتزع كل شيء من المهزمن لصالح المنتصرين، الذين يخضعون بدورهم إلى السيد الأقوى، بمعنى أنه قبل الدولة كان رب العائلة هو السد في بيته، ثم بعدها نتيجة الصراع و الحروب زالت سيادته و انضوت تحت سيادة الأمير الذي شكل الدولة، و توسع بالقوة على حساب باقي العائلات الأخرى. فالحرية التي كانت مطلقة لرب العائلة في بيته، أصبحت مقيدة داخل الدولة، حيث يتخلى رب العائلة عن بعض من حرتة ليعيش تحت سلطة القوانين الخضوع للسيد الأعلى، لأن العيش تحت سلطة القانون و سيادة السيد الأعلى هو الذي يؤمن و يضمن حماية ما تبقى من الحرية.

III. مفهوم السيادة عند بودان:

تعني السيادة استقلال الدولة و حكومتها و قراراتها عن أي سلطة و إرادة أي جهة داخلية أو خارجية، و تتمتع هذه الدولة و الحكومة ذات السيادة بسلطة عليا مطلقة، شاملة، عامة، دائمة، موحدة (غير منقولة، غير مجزأة، غير منقوصة أو محدودة) تمارس على إقليمها و رعاياها.

يعرفها بودان بقوله أنها " السلطة العليا التي يخضع لها الرعايا و جميع المواطنين و لا تتقيد بالقانون"، و يفسرها على أنها ضرورة لازمة للمحافظة على النظام السياسي، و ليست عقابا دينيا من الله للبشر على الخطيئة الأولى، و يحدد وظيفتها الأساسية في وضع القوانين، و يرى أن السيد الأعلى أي الأمير صاحب السيدة، لا يعترف بشيء أعظم منه إلا الله، لذلك فهو لا يفسر أفعاله و لا يدافع عنها أمام أحد إلا الله وحده.

يرى بودان أن السيادة المطلقة ينبع وجودها من ذاتها فهي ليست منبثقة من أي سلطة أخرى، فهي ترتكز في وجودها على اتحاد أفرادها في الخضوع للقانون الطبيعي لتشكيل مجتمع يتسلح بالسلطة المطلقة التي تجتمع فيها كل أشكال السلطة في الدولة، و بهذا المعنى يصبح لمفهوم السيادة بعدين: داخلي و خارجي، يتمثلان في التخلي عن التصور الإمبراطوري للنظام العالمي و على التصور الديني لمملكة المسيح، و واقع النظام الإقطاعي المسيطر على بعض الأقاليم.

IV. خصائص و مميزات السيادة عند بودان:

تتميز السيادة عند بودان بالخصائص التالية:

- سلطة عليا: ملازمة للدولة و غير قابلة للتنازل عنها أو تخويلها لأي جهة أخرى.
- سلطة مطلقة: لأنها تعلو على كل سلطة و لا تنافسها أي سلطة في الدولة.
- سلطة شاملة: حيث يخضع لها كامل إقليم الدولة و جميع مواطنيها.
- سلطة دائمة: فهي ملازمة لقيام الدولة فتوجد بوجودها و تدوم بديمومتها و تنتهي بانتهائها.
- سلطة لا تتجزأ: فالسيادة واحدة في الدولة الواحدة و لا يمكن تجزئتها بين الأقاليم و بين الحاكمين، فهي ترتبط بسيد واحد صاحب السيادة له وحده سلطة تشريع القوانين و متابعة تنفيذها.

V. سيادة الأمير في دولة بودان:

يجعل بودان الأمير في دولته صاحبا للسيادة أي المخول الوحيد بممارستها، حيث تحدد واجباته بناء على ذلك في:

- الإشراف المباشر على سن القوانين التي تضمن حقوق الرعية و واجباتها.
- القدرة على تغيير القوانين وفقا لمتطلبات المصلحة و تغيرات الواقع.
- ربط إرادة الحاكم أو الأمير بإرادة الله و مشيئته و مسؤوليته تجاهه وحده.

أكد بودان على جعل القانون بيد السيد المطلق، لأن أول و أبرز ما يجسد سلطته و يعبر عن قوته هو احتكاره لسلطة تشريع القوانين و تعديلها و تغييرها كلما اقتضت الضرورة، لكن و مع ذلك أوضح بودان أهمية القانون الطبيعي لأنه الوحيد الذي يقيد السلطة المطلقة للملك.

VI. أنواع أنظمة الحكم عند بودان:

يرى بودان أن أفضل أنواع الدول أو الجمهوريات الأسى كما سماها، هي تلك الجمهورية ذات التنظيم الجيد و التي تحقق العدالة و تجسد جوهرها، و تضمن الحق العام أو الصالح العام، و لتحقيق ذلك يدعو بودان إلى إقامة جيش وطني دائم لضمان وحدة و تماسك الدولة الوطنية و حماية سيادتها و توفير سلطة أوسع لها.

يرى بودان أن وجود هذه الدولة الموحدة ذات سيادة لا يعني بالضرورة وجود نظام حكم واحد في جميعها، بل يرى بوجود أنواع متعددة من أنظمة الحكم فيها تبعا لطبيعة المركز المتمتع بالسيادة أو صاحب السيادة فيها، حيث يكون الحكم ديمقراطيا حين تكون السيادة غائبة أو هي لجميع الناس، بينما يكون الحكم أرستقراطيا عندما يتمتع بالسيادة قلة أرستقراطية مهيمنة، في حين يكون نظام الحكم ملكيا وراثيا مطلقا عندما يتمتع بالسيادة في الدولة حاكم فرد بالوراثة.

VII. أفضل أنواع الحكم عند بودان:

انتقد بودان أنظمة الحكم الديمقراطية لأنها حسب رأيه غير متطابقة مع القواعد الطبيعية، لأنها قائمة على المساواة التي هي غير موجودة طبيعيا بين البشر، كما أنها أنظمة غير مستقرة بسبب تقلب الشعب و فساد ممثليه، و كذلك قضية احتساب الأصوات في البرلمانات بعددها و ليس بنوعيتها و وزنها الحقيقي، حيث يرى بودان أن الحمقى و الأشرار و الجهلة الذين ليس لهم وزن هم دائما أكثر عددا ألف مرة من العقلاء و العلماء.

امتدح بودان النظام الأرستقراطي لأنه نظام قلة يعبر عن النخبة في الشعب، لكنه يفضل النظام الملكي الوراثي استنادا إلى الأسباب التالية:

- الملكية الوراثية المطلقة تمنع حدوث الفوضى، فالجسم الواحد لا يملك إلا رأسا واحدا.
- الملكية الوراثية المطلقة تمنع حدوث النزاع حول العرش لأن نظام الوراثة المتبع فيها يضمن انتقال سلمي طبيعي للسلطة.

- الملكية المطلقة تلتزم بالقوانين الإلهية و الطبيعية، لأنها مسؤولة فقط أمام الله.
- الملكية الوراثية المطلقة هو نظام الحكم الذي ساد في معظم أنحاء الأرض و لأطول مدة من الزمن، و أقر به التاريخ مثلما أقر بالسلطة الأبوية.